له بانه لو اكره على الكفر في دار الاسلام لا يكفر وعليه
الكلمة بعد زوال الاكراه بالاتفاق من اصحابنا
رحمهم الله ه السنة انه اذا امتنع بعد العرض فالمقتول
انه يجل ولكفر من ابويه قال السيد الامام وفي الحكم
بكفره احتمال ظاهر لانا اذا حكمنا بالكفر في الابتداء على ظاهر
الاكراه وادعائه الاسلام فامتناعه من تجديد الكلمة
لا ينبغي ان يعتبر فالاسلام واذا اعاد قبل العرض والكفر
بكلمة الاسلام فهو كما لو مات قبل ان يعود الى ذلك
ومن رواية علي بن الحسين بن القطان وجه انه لو صلى
كافرا وكان من رايه اذا اكره ان يتكلم بكلمة
الاسلام في قلبه لا يستتر بخلافه ولو صلى خلاف
في دار الحرب فالمشهور الفرق بما ذكرنا انه يحكم باسلامه
بخلاف ما اذا صلى في دار الاسلام لان الحكم باسلامه
وقع شرعا بينا بين المرء في دار الاسلام لحصول
التقيد والاداء في دار الكفر بما يكون الاخر اعتقاد
صحيح ه وقد كان الحسن بن صالح يصلي الصلاة ثم يقول
ولست بها وقال الوشا في بعض اصحابنا اراد به الرجوع
عما ينافي الاسلام كما لو رأى الكافر الاصلي يصلي
في دار الحرب ه قال السيد الوالد فكونه باسلامه كان
ظاهرا الى حين موته وهذا ما حكيناه انه
ليس توجيه الكافر الاصلي والمرتد فالسيد اذا صلى الكافر

الاصلي في دار الحرب حكم باسلامه ولو صلى في دار الاسلام
لم يحكم برجوع الى الاسلام ويمكن ان يفرق بينهما بان المرتد
كان مسلما وعلامة الاسلام باقية فيه وهو يحول
على العود اليه والظاهر ايضا ما كان اهون من افتتاح امر الدين
فجاز ان يحمل الذي عوفي الى الاسلام ولا يحمل افتتاحه
وقد قيل في الكتاب وفيه احتمالان لعموم العرف
فيهما بين المرتد وبين الكافر الاصلي ويجوز ان يعقبا
قوله بجواب الكافر الاصلي بالوارد لما حكيناه عن
البيان ه قال السيد وامام حكم الردة
في نفس المرتد وولده وماله امام الفسخ فنذكر ان لم
يكن مال لم يحل الا اذا كانت زوجته فيما يقول
توبته ظاهرة والظاهر القبول ثم في امهال المرتد
ثلثة ايام وقولان فان قلنا لا يجب فهو مستحب اذ
مسترح فيه وهان فان قلنا يمنع قال طوا حتى
لم يبادر الى اسم الوجهين ولا يلزم ان يسلم او لا يلزم تكلف
الطرف الثاني في بيان حكم الردة واحكام
كثيرة مذكورة في مواضع متفرقة والمقصود هاهنا
الكلام في نفسه وولده وماله امام نفسه
في حكم الردة فيجب قتله ان لم يتب وانتقل الى دين
اهل الكتاب او غيره سواء كان رجلا او امرأة او امرأة
وعند ابي حنيفة لا تقتل المرأة بالردة ولنا ما روى